محاضرات في الأنظمة الدستورية المقارنة

إلقاء الدكتور محمد العمراني بوخبزة

إعداد الطالبين:

- **أيمن الصباحي**
- **عبد الله بحاير**

AYMANE ESSABAHI

السنة الجامعية: 2019/2018

المحاضرة الأولى:

الأنظمة الدستورية (تقديم عام)

تعتبر هذه المادة وثيقة الصلة بالسياسة وتحديدا الكيفية التي تمارس بها السلطة داخل الدولة، وسميت بالأنظمة الدستورية لأنه ليس هناك نظام دستوري واحد، وسنتطرق لأربعة نماذج لاستحالة دراسة كل الأنظمة، ودول العالم تستلهم نظامها من هذه النماذج، ويعتبر الدستور وثيقة تحتوي على قواعد وضوابط تحدد شكل الدولة والعلاقات فيما بينها.

تاريخ نشأة الدستور:

كانت المجتمعات في حالة صراع دائم على السلطة ولم يكن هناك استقرار وكان كل يدعي بأحقيته في الحكم ولهذا السبب وقعت حروب وانهارت دول وضاعت حقوق وحريات، والسبب في هذا الصراع أنه لم تكن هناك عملية تضبط انتقال السلطة كما لم يكن هناك توافق حول هذه العملية، ثم من بعد هذه مرحلة برزت نظريات سياسية حاولت أن تحل هذه المشكلة التي كانت تحول دون استقرار المجتمعات، فبدأ المفكرون يبحثون عن الحلول، وهكذا تبلورت نظريات بداية بالقرن السادس عشر حيث ظهر مفهوم الدولة الليبرالية وبدأ الإنسان يستخدم المنطق العقلي في فهم الحياة، فظهر عصرا النهضة والأنوار وبرزت نظريات العقد الاجتماعي ورأت أن الحل للخروج من حالة الفوضى هي أن يتعاقد الناس فيما بينهم أو بينهم وبين الحكام، وهذا العقد عبارة عن وثيقة تنظم الحقوق والواجبات لكلا الطرفين ويلتزم الجميع بما ورد فيها، كما تحدد القواعد والضوابط التي تحكم السلطة، هكذا ظهرت فكرة الدسترة التي وجدت طريقها الأول في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصدرت أول دستور مكتوب سنة 1787، حيث استفاد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة من الإنتاج الفكري الأوروبي وعملوا على تطبيق هذه النظريات التي نجحت في أمريكا وحققت الاستقرار، ثم تبعتها باقي دول العالم من بدايات القرنين الثامن عشر إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن رغم وضع الدساتير للدول إلا أن بعضها انهار بسبب عدم الإجماع على الوثيقة الدستورية.

وهناك رأي آخر يرى أن بريطانيا هي أول من عرفت الدستور وتعتبر وثيقة الماغناكارتا من بين هذه النماذج لكن الحقيقة أن هذه الوثيقة كانت تنظم الحقوق والحريات فقط وليس نظام الحكم داخل الدولة.

AYMANE ESSABAHI

إضافة إلى هدف الاستقرار هناك هدف آخر من عملية الدسترة وهي حماية كرامة الإنسان من تعسف واستبداد السلطة وهكذا ظهر مفهوم آخر هو مبدأ الفصل بين السلط، ومبدأ أن السلطة توقف السلطة، لأن السلطة عندما تكون حرة وموحدة يظهر الاستبداد، لذلك لم تعد هناك سلطة واحدة بل عدة سلط.

إضافة إلى كل هذا لعبت الثورة الفرنسية دورا في إثارة مفهوم السيادة ومن يمتلكها، حيث كان الأصل أن السيادة للملك، لكن بعد الثورة انتقلت السيادة للشعب، وتتجلى هذه السيادة في سمو القانون الذي يعتبر أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وهكذا تحقق الاستقرار عن طريق الدستور وتحقق العدل عن طريق الفصل بين السلط ويعتبران متلازمان ومتكاملان، لكن الفصل بين السلط يختلف من نظام لآخر فهناك فصل جامد للسلط وهناك فصل مرن بينهم، وبين هذين النموذجين درجات متعددة.

وعندما نتحدث عن النماذج هناك أربعة نماذج وكل دولة تأخذ بأحدها، وهي النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام الشبه رئاسي ونظام الجمعية، ولكن لا بد لفهم هذه النظم أن نفهم كيفية نشأتها والتجربة التي عاشتها هذه الدول من وقائع وأحداث حتى تبلورت فيها هذه النظم.

المحاور:

1- مبدأ الفصل بين السلط
2- النظام البرلماني
3- النظام الرئاسي
4- النظام شبه الرئاسي
5- نظام الجمعية
6- النموذج المغربي

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة الثانية:

مبدأ الفصل بين السلط:

لا يمكن الحديث عن نظام دستوري غير قائم على مبدأ فصل السلط، وذلك كما سبق الحديث عنه ، بغية نبذ الاستبداد الراجع للحكم المطلق . كما أن الفكر البشري سيفكر في آليات تمنع هذا الاستبداد وتحقق الاستقرار .

فكرة الفصل بين السلط هي من عند مونتسكيو، لكن حقيقة هي فكرة قديمة راجعة لجون لوك والمختزلة من الفكر الروماني ... والنهضة. وصاغ مونتسكيو هذا المبدأ من التطور السياسي الذي عرفته بريطانيا والتحول من ملكية مطلقة إلى ملكية مقيدة.

هذا التحول لم يتم دفعة واحدة ، بل بعد مجموعة من المراحل ، ليخرج إلى النظام الديمقراطي .

القاعدة الأولى في بريطانيا هي أن الملك صاحب السلطة والسيادة ، وهاته السلطة مطلقة وغير مقيدة ولا يشاركه أحد في السلطة. لكن كانت هنالك محاولات للحد من هذه السلطة، وكان دائما صراع على السلطة... والحياة السياسية في بريطانيا هي حياة حربية و اللاستقرار. بعد ذلك ستظهر نظريات سياسية متعددة كنظرية العقد الاجتماعي ..

إذن فمونتسكيو صاغ فكرته من التجربة البريطانية، التي هي تجربة غنية أدت إلى خلاصات مهمة، بينما النموذج الأمريكي الذي تأسس على الدستور ، ولم يعرف الانقلابات والاستبداد، استفاد من خلاصات المجتمع الأوربي والفكر السياسي .

الفكر الأمريكي بفعل الطابع البراغماتي، سيتفيد من مجموعة من الأفكار كالفصل بين السلط وتبني وثيقة الدستور، ونظام دستوري يختلف من دولة لأخرى. وهذا الفكر ينطوي على محاربة الاستبداد، وحتى ولو اقتضى الأمر محاربة الشعب.

الشعب له دور كبير ومهم في حكم الدولة ، حتى لو كانت بطريقة غير مباشرة، عبر هيئة الناخبين .. والغاية هو الحد من السلطة المطلقة للحكام.

فصل السلط بالنسبة للنموذج الأمريكي هو فصل جامد بشكل أفقي وعمودي وكل سلطة هي مقسمة، والغاية حتى لا تتعسف أية سلطة عن سلطة أخرى...، والخوف الأعظم للدولة

AYMANE ESSABAHI

الأمريكية هو حصول الاستبداد، لذلك استعمل المجتمع الأمريكي مبدأ الفصل بين السلط بحذافيره.

مبدأ الفصل بين السلط قائم على أساس التوازن و على أساس الاستقلالية. فالتوازن هو الكيفية التي تماس بها السلط سلطتها بشكل لا يقبل التعالي والمفارقة، أي لها نفس القيمة والأهمية بالشكل الذي لا يجعل السلط الثلاث داخل الدولة أن تتعسف إحداهما عن الأخرى أي نفس الوضع الاعتباري. وهذا ما يؤكد على أن كل سلطة مهمة ورئيسية.

أما الاستقلالية بمعنى أن لا تتدخل سلطة في اختصاصات سلطة أخرى، بمعنى آخر كل عاهل في مملكته ، كالبرلمان سيد التشريع يمارس اختصاصاته بشكل مستقل ، ونفس الأمر بالنسبة للسلط الأخرى ...

الفصل بين السلط لا يعني القطيعة، الأهم هو خدمة الشعب، لذلك تم التفكير بين الخلط و التعاون بين السلط، دون مساس بمبدأ الاستقلالية.

ويمكن للملك أن يسند قانون أو مرسوم وذلك في حالات الاستثناء، ناهيك على أن جميع السلط بين يدي الملك. ولا ننسى أن الحكومة تمارس السلطة التنظيمية .

وهذا التعاون بين السلط، يؤدي إلى أفكار لبرالية، تفرز فرضيتين:

أولاهما تقتضي أن يكون هنالك جهازين منفصلان بدون تدخل أحدهما في الآخر، فنحن أمام نظم رئاسي كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا النظام أسمى تعبير عن مبدأ فصل السلطات في صورته المطلقة.

ثانيهما: جهازان يعملان وفق مبدأ التعاون دون أن ينصهر أحدهما في الآخر، وهو النظام النيابي أو البرلماني وتجسده واقعيا بريطانيا. ومنه فمبدأ الفصل بين السلط يعتبر حجر الزاوية في أي نظام ديمقراطي.

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة الثالثة:

النظام النيابي أو البرلماني:

لفهم النظام البرلماني لا بد من معرفة الاحداث التاريخية التي مرت بها بريطانيا، التي عاشت الكثير من الحروب وكان اقتصادها
ضعيفا لا يكفي لتغطية نفقات الحرب، فاضطر الملك لرفض ضرائب إضافية على ملاك الأراضي، لكن بعد هزيمة الملك في حرب اضطر لاقتراض المال من ملاك الأراضي وتعهد لهم بتقييد سلطته واقتسام السلطة معهم خصوصا ما يتعلق بمجال الضرائب، وحدث هذا سنة 1215 وعرف باسم الميثاق الأعظم أو الماغنا كارتا، هكذا تشكل مجلس اللوردات الذي كان يتكون من ملاك الأراضي وممثلي الكنسية، ولكن بعد وفاة الملكة العذراء التي لم يكن لها نسل اقتضى الأمر استقدام عائلة هانوفر من ألمانيا لتتولى سلطة الحكم في بريطانيا، لكن الملك الجديد لم يكن يجيد اللغة الإنجليزية فوجد نفسه في حالة ضعف مما اضطره لتفويض بعض اختصاصاته للحكومة، ولكن بعد تعلمه للغة الإنجليزية أراد استرجاع تلك الاختصاصات لكن الوزير الأول رفض ذلك.
أما مجلس اللوردات فانضم إليهم ممثلو الشعب والفرسان وهذا ما أدى لنشوء مجلس آخر سمي بمجلس العموم، وكانت هذه نقطة الانطلاقة لتشكل الأحزاب السياسية في بريطانيا، فقام الملك بالتنازل عن بعض سلطاته لصالح الحكومة والبرلمان.
لكن أسرة آل ستيوارت طالت تطمح لاسترجاع الملك فتحالفت أسرة هانوفر الحاكمة مع اللوردات لسد الطريق أمام آل ستيوارت، فقام الملك بتوزيع اختصاصاته على مجلس اللوردات خصوصا ما يتعلق بفرض وجمع الضرائب، التي أصبحت تتطلب موافقة مجلس اللوردات.
ومع نهاية القرن 17 اصباح مجال التشريع بيد البرلمان وتتالت الوثائق المهمة أبرزها وثيقة إعلان الحقوق سنة 1686، وبذلك كانت تتجه الأمور نحو تقليص صلاحيات الملك وزيادة صلاحيات البرلمان والحكومة، وبهذا انتقلت بريطانيا من فترة الحكم المطلق الى فترة يسود فيها الملك ولا يحكم. الأمر بدأ بالاستشارة والمساعدة ثم تحولت إلى المشاركة واتخاد القرار..
وفي سنة 1707 تصاعدت قوة البرلمان مرة أخرى ليصبح هذه المرة هو من يراقب عمل الحكومة، إضافة إلى موجات الحرية وحقوق الإنسان التي اجتاحت القرن 18 ، والتي كانت

AYMANE ESSABAHI

تنادي بإعطاء السلطة للشعب، فانقسم مجلس اللوردات في بريطانيا إلى مجلس اللوردات الذي كان يمثل الإقطاعيين ورجال الكنيسة ومجلس العموم الذي يمثل الشعب وينتخب بطريقة مباشرة من طرفهم، كما سادت فكرة أخرى وهي فكرة المحاسبة والمساءلة الذي جعل من البرلمان المراقب لأعمال الحكومة التي كانت تمارس السلطة بعد ان انتزعتها من الملك بطريقة غير مباشرة، وأصبح الملك يوقع فقط على قرارات الحكومة، وكان هو المسؤول عن تصرفات الحكومة، لذلك سيلجأ لحيلة وهي ابتكار لآلية تسمى بالتوقيع بالعطف الذي كان يوقعه الوزير الأول دون أن يناقش قرارات الملك وبذلك يتحمل الوزير الأول تبعات ذلك القرار وليس الملك، وكانت هذه الرقابة التي يمارسها البرلمان على الحكومة رقابة جنائية تترتب عليها عقوبات خطيرة لا تمس فقط الوزير بل أسرته بأكملها، في حالة لاحظ مجلس اللوردات أن الوزير يخل بالتزاماته الوظيفية، فأصبح مجلس اللوردات يهدد الوزير الأول بالمتابعة الجنائية وتلفيق تهم له وبهذا تحولت المسؤولية الجنائية إلى مسؤولية سياسية، الأمر الذي دفع بالملك لاختبار وزراء يحظون بثقة البرلمان هكذا أصبح الشعب هو الذي يختار الوزير الأول عن طريق اختيار البرلمان والملك ما عليه إلا أن يعين الحكومة من الأغلبية البرلمانية.

وبهذا أصبحت للملك سلطة شكلية فقط ولم تعد الحكومة مسؤولة أمام الملك بل أمام الشعب فقط، رغم أن الملك هو من يعينها لكنها لا تمارس مهامها إلا بموافقة البرلمان، وبهذا أصبحت الحكومة هي من تتخذ القرارات ومسؤولة مباشرة أمام البرلمان الذي أصبح له حضور قوي في الحياة السياسية، لأن الحكومة تنبثق منه، وبذلك أصبحت الحكومة مؤسسة مستقلة بعدما كانت تابعة للملك. وهكذا برز النظام البرلماني في بريطانيا، لتقوم بقية دول العالم باقتباس هذا النموذج منها والذي جاء بفعل تراكمات تاريخية وسياسية كما ذكرنا من قبل.

ناهيك على أن مسار بريطانيا كان مرتبط بأشخاص كشخصية الملك وشخصية الوزير الأول ، التي كانت كاريزماتية يمكن أن تأخذ من الملك مجموعة من الاختصاصات ..وهنالك مفارقات كبيرة بين الشخصية القوية والضعيفة، هاته المفارقات هي من أدت إلى مسيرة التحولات في بريطانيا.

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة الرابعة:

عناصر النظام النيابي البريطاني :

1-ثنائية السلطة التنفيذية : رئيس الدولة والحكومة

2-التعاون بين البرلمان والحكومة

3-رقابة البرلمان على الحكومة وكذلك ضغط الحكومة على البرلمان وتكريس المسؤولية.

لا يمكن الحديث عن نظام برلماني إلا إذا كان يعتمد على هذه المؤشرات السابقة، لأنها هي استخلاص من التجربة البريطانية.

1- في النظام البريطاني هنالك الملك والحكومة، هذه الأخيرة استقلت وأصبحت قائمة الذات ولها اختصاصات جد مهمة، وسلطة تنفيذية تتشكل من رئيس الدولة والحكومة، إذن سنتحدث عن موقع كل واحدة عبر الاختصاصات الموكولة.

اختصاصات الملك في النظام البرلماني: له الكثير رغم أنه يسود ولا يحكم، أي يمارس الاختصاصات بشكل غير فعلي وحقيقي. ويعين الحكومة بناءا على نتائج الانتخابات لمجلس العموم، والملك غير خاضع لاقتراع وسلطته غير مقيدة.

ويختار الملك (رئيس الدولة) زعيم الحزب السياسي الذي تصدر في انتخابات أعضاء مجلس العموم، والشعب هو الذي يختار الحزب، إذن الملك ليس لديه سلطة بشكل فعلي حقيقي.

زعيم الحزب هو رئيس الحكومة وهو رئيس الوزراء. ولا ننسى أن الملك له سلطة التعيين محددة ومقيدة

الملك يمارس اختصاصات عامة أو ما يسمى بالوظيفة الرئاسية لرئيس الدولة وهنالك اختصاصات مميزة له في النظام البرلماني. ناهيك على أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمثل الدولة خارجيا، وكذا تعيين الحكومة. ويقوم بإصدار أمر بتنفيذ القانون، أي أن البرلمان يشرع القوانين ويمثل الشعب ويراقب، بينما رئيس الدولة يتوفر على سلطة رئاسية تخول له الحق بأمر السلطة التنفيذية بتنفيذ القانون ... وكذلك رئيس الدولة يعين المناصب السامية وله الحق بتوجيه خطاب سواء للأمة أو البرلمان.

هاته الاختصاصات تمارس فقط عن طريق التوقيع بالعطف من طرف الوزير الأول. ناهيك عن "لاسلطة حيث لا مسؤولية " بالنسبة لرئيس الدولة.

AYMANE ESSABAHI

وهنالك استثناء بالنسبة للتوقيع بالعطف التي تهم الوزير الأول كالتعيين والإعفاء.

2- الأصل هو الفصل بينهما، لكن هنالك حالات تهم التعاون وله أوجه متعددة كأن الحكومة تؤمن الربط بين رئيس الدولة والبرلمان وهي تطبع في الأنظمة الدستورية بشكل كبير...ناهيك عن مشاركة الحكومة في الوظيفة التشريعية كاستثناء من القاعدة ، وذلك بإمكانية سن الحكومة للقانون بين دورات البرلمان، أو بإذن منه.

وفي النظام البرلماني هنالك ازدواجية التمثيل كنائب برلماني وفي في نفس الوقت وزير، هاته الخاصية تتيح للحكومة أن تساهم في العمل البرلماني والعكس صحيح. أما في الأنظمة الأخرى لا تجوز ازدواجية التمثيل .

وكذلك في مجال التعاون على المستوى المالي كإعداد الميزانية من طرف الحكومة ويعتمدها البرلمان.

3-هاته الرقابة تأخذ حالتين: المسؤولية السياسية وحل البرلمان.

بالنسبة للمسؤولية السياسية :

الأصل هو أن الملك يعين الحكومة ولكن لن يكون هنالك استقرار. لذلك الملك يعين الحكومة والبرلمان ينصب عبر إعداد الوزير الأول لمخطط يقدمه أمام البرلمان، وإذا وافق عليه تكون الحكومة قد حصلت على ثقة البرلمان. فيتم تنصيب البرلمان ومنه مباشرة ممارسة الحكومة لمهامها.

الحكومة تحتاج لثقة البرلمان، وهذا الأخير له آليتين:

أ- سحب الثقة، ب - ملتمس الرقابة.

وإذا قام البرلمان بسحب ثقته فالحكومة تقدم استقالتها. ويمكن لأعضاء البرلمان وضع ملتمس رقابة للحكومة من أجل إسقاطها.

وهذه الحالة التي تهم سحب الثقة وملتمس الرقابة، شبه منعدمة في النظام البريطاني. وهنالك آليات أخرى كحق الاستجواب والمساءلة.

أما حل البرلمان :

إذا لم يكن هناك انسجام بين الحكومة والبرلمان، فإن الحكومة لن تشتغل بشكل طبيعي لأن البرلمان قد يسقط الحكومة. ولكن إذا كان البرلمان يعيق الحكومة فإن السلطة التنفيذية تحل البرلمان. لذلك هنالك جو من التوازن وهذه آلية مميزة للنظام البرلماني عن الأنظمة الأخرى

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة الخامسة:

مرت فرنسا كذلك بتجربة الملكية المطلقة، لكنها في الأخير انتهت إلى إقرار نظام ديموقراطي يعتمد على مبدأ الفصل بين السلط بشكل رئيسي، وهذا راجع إلى تنامي قوة الطبقة البورجوازية التي استغلت حاجة الملك إلى أموال بسبب كثرة الحروب التي كان يخوضها داخليا وخارجيا، فسحبت منه في البداية بعض الاختصاصات لتنتهي في الأخير إلى إعلان وثيقة الحقوق ثم الثورة الفرنسية التي انتهت بإعدام الملك وإعلان قيام الجمهورية الفرنسية الأولى سنة 1789 لتدخل فرنسا في دوامة من الأنظمة الجمهورية والإمبراطورية والملكية لتنتهي بالجهورية الخامسة 1940، وتميزت هذه المراحل ببروز البرلمان كقوة سياسية قوية حيث اصبح البرلمان هو الذي يعين الحكومة والرئيس، لكن الغزو النازي لفرنسا وقيام نظام موالي لألمانيا النازية سيدفع بالجنرالات الفرنسيين الموجودين في الجزائر إلى المقاومة ليدخل العالم في حرب عالمية ثانية انتهت بانتصار الحلفاء 1945 واستعادة الفرنسيين لدولتهم وإعلان قيام الجهورية الرابعة التي اعتمدت كذلك على النظام البرلماني هذا ما سيجعل عمل الحكومة صعب، لتدخل هذه الأخيرة في نزاع مع البرلمان، ومن هنا ستطالب جهات سياسية فرنسية بتدخل الجنرال ديغول نظرا لتاريخه النضالي ضد الغزو النازي ولن يقبل أن يخضع لسيطرة البرلمان لذلك سيبني نظاما دستوريا جديدا وهو النظام شبه الرئاسي 1954 وسيؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة، لكن الرئيس بقي يستمد شرعيته من البرلمان لذلك سيعمل ديغول على مراجعة الدستور سنة 1962 وسيصبح الرئيس منتخبا من طرف الشعب لا البرلمان وهكذا ستتساوى سلطة رئيس الجمهورية مع سلطة البرلمان، لكن هذا الأمر سيؤدي إلى أن الفائز في الانتخابات الرئاسية ليس بالضرورة أن يكون هو الفائز في الانتخابات البرلمانية وهذا ما أغفلته المراجعة الدستورية حيث فصلت بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية لكنها لم تحدد اختصاص أي منهما، لذلك سيتم تبني مفهوم التعايش بين السلطة الرئاسية والسلطة البرلمانية والتي ستبدأ فعليا سنة 1981 بسبب أن الانتخابات ستفرز رئيسا اشتراكيا يساريا وبرلمانا ليبراليا يمينيا ونظرا لتعارض هذين المشروعين سيتم تبني مفهوم التعايش والاتفاق على خطوط مشتركة رغم اختلاف البرامج والأهداف والسياسات، ومن مزايا وخصائص هذا التعايش أنه يسمح بتعميق مفهوم الديموقراطية حيث ستفرز مفهوما

جديدا للديموقراطية وهي الديموقراطية التعددية حيث سيكون هناك تعددية في السلطة فالأغلبية والأقلية كلاهما يمتلك السلطة وهذا ما سيساهم في تكريس التعددية داخل الدولة، كما سيسمح هذا الأمر بالتعايش بين القوى السياسية المختلفة والاعتراف بشرعية كل منهما للآخر، كما سيصبح للمعارضة قيمة حقيقية كونها أيضا في السلطة ويسود الاحترام المتبادل بين القوى السياسية المختلفة الذي هو جوهر الديموقراطية الحقيقية، هكذا لن يتم تهميش أي طرف من القوى السياسية فالكل له دور في السلطة، كما يسمح هذا التعايش بالتحكم في السلوك السياسي وضبطه حيث لن تقوم المعارضة بسلوكيات غير متحكم فيها كالعصيان المدني والاحتجاجات لأنها أيضا جزء من السلطة الحاكمة، إضافة إلى هذا سيسمح مبدأ التعايش لكل قوة سياسية بمراقبة القوة السياسية الأخرى وبالتالي لن يفرض أي من التوجهين رأيه وسياسته، وهذه أبرز المميزات والخصائص التي تميز النظام الشبه رئاسي الذي يقوم على التعايش بين القوى السياسية المختلفة ومشاركتها كلها في تدبير شؤون الدولة.

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة السادسة:

النظام الشبه الرئاسي هو خليط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، لكن النظام البرلماني هو الغالب في هذا النظام وذلك من خلال مكوناته الأساسية سواء من حيث الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والتنفيذية أو ثنائية السلطة التنفيذية. لكن من ناحية مهام رئيس الدولة هنالك اختلاف وذلك بحضوره الوازن وكذا من صلاحياته وطريقة انتخابه.
هذا النظام يهيمن فيه الرئيس على السلطة التنفيذية، ناهيك على أن انتشاره ليس كالنظام البرلماني أي أنه متبع من طرف دول قليلة ومحسوبة كالبرتغال وفنلندا...

أهم المميزات ذات الطابع الرئاسي في النظام الشبه الرئاسي:

- انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة، وهذا ما يعطي شرعية للرئيس كشرعية البرلمان.
- الرئيس يترأس المجلس الوزاري، هذه الخاصية تعطيه صفة العضو في هاته الهيئة التي تتولى السلطة التنفيذية.
- الرئيس مرتبط بالجانب الأمني.
- رئيس الدولة هو من يعين الوزير الأول وله سلطة تقديرية واسعة، وهذا التعيين غير مقيد، ناهيك على أن الرئيس هو من يعين الوزراء وذلك باقتراح من الوزير الأول، وكذا يعين كبار الموظفين.
- الرئيس له السلطة التنظيمية، كما أنه يعين بعض أعضاء المجلس الدستوري بما فيهم رئيس المجلس.

سمات النظام البرلماني المعتمدة في النظام الشبه الرئاسي :

- ثنائية السلطة التنفيذية: رئيس الدولة والحكومة.
- البرلمان يراقب العمل الحكومي، وبالتالي فالحكومة مسؤولة أمام البرلمان.
- السلطة التنفيذية تشارك في التشريع كمشاريع قوانين وذلك على مستوى المبادرة.

أهم ميزة هي أن الرئيس له موقع متميز في النظام شبه الرئاسي على غرار النظام البرلماني. لكن هذا الموقع يختلف على حسب نتائج الانتخابات التشريعية، حيث إذا فاز الرئيس في الانتخابات وكان ينتمي للأغلبية البرلمانية فهو قوي جد، أما إذا فاز في الانتخابات ولم يكن ينتمي للأغلبية فإنه يكون غير قوي بمثابة القوة الأولى. لذلك فرنسا تعتمد على التعايش.

AYMANE ESSABAHI

أهم المؤسسات في هذا النظام:

دستور الجمهورية الخامسة يتشكل من أربع وثائق:

أولا: إعلان الثورة الفرنسية سنة 1789م والتي لها مرتبة وثيقة الدستور.

ثانيا: ديباجة دستور 1946 للجمهورية الرابعة التي تشكل جزء من الجمهورية الخامسة.

ثالثا: ميثاق حماية البيئة 2004 الذي له قيمة دستورية (الجيل الثالث للحقوق والحريات)، بالإضافة إلى وثيقة دستور الجمهورية الخامسة سنة 1958م .

دستور الجمهورية الخامسة عرف مجموعة من التعديلات تقدر ب24 تعديل ، أولها تعديل 1961 المرتبط باستقلال الجزائر وآخرها التعديلات التي امتدت من 2007 إلى 2012 . السمة المميزة لهذه المراجعات هي أنها لم تمس بهيكلة الدستور ، والجمهورية الخامسة لا زالت قائمة رغم هذه المراجعات .

سنتحدث عن ثنائية السلطة التنفيذية :

الرئيس:

قبل 1962 كان ينتخب من قبل مجالس المحافظات وممثلي الجماعات والبرلمان ، لكن بعد ذلك تم انتخابه بالاقتراع العام المباشر بدورتيه أي للفوز بمنصب الرئيس ، المرشح يجب أن يحصل على الأغلبية المطلقة ، وإن لم تكن هنا أغلبية مطلقة يتم الانتقال للدور الثاني ، الذي تقتصر فيه المشاركة على المرشحين الأولين من الدور الأول المحتلين المرتبة الأولى والثانية . وفي غالب الأحيان الأحزاب تتكتل فيما بينها لدعم مرشح معين في الدور الثاني ...

الترشح للرئاسة يكون لولايتين فقط ، ومدة الانتداب الرئاسي خمس سنوات.

في الجمهورية الخامسة، مر 8 رؤساء، ابتداءا من "شارل دوغول" ونهاية بسي "ماكرون".

اختصاصات الرئيس:

وهي متعددة .

1- في المجال التنفيذي:

- يعين الوزير الأول وذلك عبر سلطة تقديرية وغير مقيدة، وعليه أن يأخذ على عين الاعتبار نتائج الانتخابات .

- يعين أعضاء الحكومة مع اقتراح الوزير الأول .

AYMANE ESSABAHI

- يعين الموظفين الكبار سواء المدنيين أو العسكريين، ناهيك على أنه القائد الأعلى للجيش، وهو من يمثل فرنسا خارجيا (المجال المحافظ).

2- في المجال التشريعي:

- يقوم بإصدار الأمر بتنفيذ القانون ويترأس المجلس الوزاري.

- الرئيس له الحق في القراءة ثانية للقانون من البرلمان.

- وبمكن له أن يوجه رسالة للبرلمان مكتوبة والذي يقوم بتلاوتها رئيس الجمعية الوطنية.

3- في المجال القضائي:

- يعين بعض أعضاء المجلس الدستوري بما فيهم رئيس المجلس، ولقد تم توسيع مجال المجلس الدستوري ليشمل الاستفتاء...

-رئيس الجمهورية هو الذي يضمن استقلالية السلطة القضائية ويعين أعضاء مجلس القضاء الأعلى، إضافة للعفو الخاص.

بالإضافة إلى لعبه دورا سياسيا يتجلى في الدور التحكيمي بين المؤسسات ...

الحكومة:

- هي المؤسسة التي تدبر الشؤون الإدارية للدولة. وتتشكل من الوزير الأول والوزراء.

- تشتغل عبر مؤسستين: مؤسسة المجلس الوزاري، ومؤسسة المجلس الحكومي.

- مؤسسة المجلس الوزاري يترأسه رئيس الدولة، واستثناءا يمكن تفويضه للوزير الأول.

- بينما مؤسسة المجلس الحكومي يترأسه الوزير الأول الذي ينسق العمل الحكومي أي ليس له سلطة وزارية.

للحكومة اختصاصات مهمة:

- تتقدم بمشاريع قوانين وبمكن لها التشريع مكان البرلمان وذلك بإذن من هذا الأخير أو بين الدورتين، ولها اختصاصات أخرى تتجلى في إعلان الطوارئ والتعبئة العامة...

السلطة التشريعية :

نظام الغرفتين :

1- الجمعية الوطنية :

مدة ولايتها هي خمس سنوات، ولها نظام الاقتراع الفردي بالأغلبية في دورتيه، عدد الأعضاء 577 عضو، أعمارهم تتراوح في سن 23 سنة، ويعين 3 أعضاء في المجلس الدستوري.

AYMANE ESSABAHI

2- مجلس الشيوخ:

يمثل الجهات العمالات والأقاليم والجماعات، مدة انتدابه هي 9 سنوات، يتم تجديد الثلث كل 3 سنوات، وعدد 322 عضو، والسن لايقل عن 35 سنة، ويعين 3 أعضاء في المجلس الدستوري.

اختصاصات السلطة التشريعية :

- القانون يصدر عن البرلمان، أضيف له كذلك الاستفتاء التشريعي، أي الشعب يمكن له التشريع، ناهيك عن الدبلوماسية البرلمانية والمصادقات على المعاهدات الدولية.

- الصلاحيات في المجال القضائي بإصدار "العفو العام"، وكذا صلاحيات رقابية عبر مراقبة العمل الحكومي إثر العرائض المقدمة وكذا عن طريق الأسئلة والضغط على هذا العمل ومحاولة إقالتها عبر ملتمس الرقابة أو سحب الثقة...

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة السابعة:

النظام الرئاسي الأمريكي :

النظام الرئاسي هو نظام معتمد في و.م.أ والتي هي دولة عملاقة.

هذا النظام معتمد على شاكلة الدولة الأمريكية ويوازي حضورها على المستوى العالمي، وهو يضمن استقرارها وذلك منذ القرن 18 م. وهناك دول اعتمدت نفس النظام لكن لم تعرف نفس الاستقرار، ناهيك عن اعتبارات أخرى موجودة في أمريكا وتتميز بها...

كان هناك دائما البحث عن السلطة والحكم المطلق والاستبداد في أوربا، لكن مع بداية القرن 18 بدأت محطة أخرى تتميز بأنظمة جديدة وحقوق الإنسان، لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية ستستفيد مما حققته أوربا ، أي نشأتها برزت مع سياق ظهور نظريات مهمة كالعقد الاجتماعي، وكذا مبادئ تنظيم السلط كالفصل بين السلط. هاته الأحداث كانت عبرة للكيان الأمريكي، أي الاستفادة من تجربة الأوروبي.

و.م.أ لها انطلاقة مختلفة، أي لها تصور مغاير، اعتمد عليه الأباء المؤسسين لها. حيث تأسست على دستور مكتوب وإعلان الحقوق والحريات عبر إرساء قانون خاص بالحقوق و الحريات. دستور أمريكا 1789 هو أسبق من دستور فرنسا، ولهذا الدستور وظائف أساسية مهمة؛ لذلك سيكتب له الاستمرارية لحد الآن، والمساهمة في الاستقرار السياسي وعدم حدوث انقلابات وثورات داخلية عكس الدول الأوربية خصوصا فرنسا. وهذا الدستور عرف 22 تعديل لكن لم تمس بجوهر الدستور الأول لأمريكا.

و.م.أ لم تعش التجربة الملكية المطلقة والمستبدة ، يعني انطلقت مباشرة بالجمهورية رغم أنها كانت خاضعة للتاج البريطاني وكذا تأثير هذه الأخيرة عليها، لذلك اتجهت أمريكا للنظام الرئاسي وإرجاع دور رئيس الدولة كدور ملكة بريطانيا لكن بدون تاج ... وتميزت أمريكا بنوع من الخصوصية تتجلى عبر استرداد أفكار من المجتمع الأوروبي وتطويرها شيئا ما لتصبح ذات خصوصية ممتازة. فأمريكا ترتعب من الاستبداد ، لذلك اعتمدت مبدأ فصل السلط بشكل جامد. ولقد مرت للديمقراطية التي لم تمنعها من الاجتهاد وصياغة تجربة خاصة في كل الميادين، وسر نجاحها مرتبط بالمجتمع المدني وليس الأحزاب السياسة .

AYMANE ESSABAHI

خصوصيات النظام الرئاسي الأمريكي:

الديمقراطية الأمريكية:

وتتفرع إلى خاصيتين :

1-القوى السياسية المنظمة وتضم مؤسستين:

أ-الأحزاب السياسة :

تتميز الأحزاب السياسية في النموذج الأمريكي بمجموعة من الخصائص:

+أحزاب سياسية غير قائمة على الأساس الإيديولوجي.

+انعدام التمثيل الاجتماعي للأحزاب.

+غياب الهياكل التنظيمية للحزب .

+الدور الوحيد للحزب السياسي هو دور انتخابي .

ب- الجماعات الضاغطة أو اللوبيات:

- الجماعات الضاغطة في النموذج الأمريكي قوى سياسية معروفة معلومة، تشتغل في العلن ولها تمثيلية داخل مراكز القرار.

الحملة الانتخابية في النموذج الأمريكي تكلف أموال باهضة وتمولها جماعات الضغط

- من خصوصيات الجماعات الضاغطة في النموذج الأمريكي أنها تشتغل في العلن .

2-النظام الانتخابي :

مميزات الانتخابات في النموذج الأمريكي:

+الميزة الأولى: أنها متعددة ونمط الاقتراع المعقد.

+الميزة الثانية: دائما هناك أدوار تمهيدية.

+الميزة الثالثة: الانتخابات دائما شبه مباشرة.

النظام الفيدرالي:

الحديث في هذا الإطار اتحاد 50 ولاية معناه الحديث عن قوة 50 دولة. هنا لا نتحدث عن دولة بسيطة بل عن دولة موحدة مركبة. ومن بين العوامل التي حافظت على هذا الاتحاد هو أن الاتحاد حافظ على استقلالية الولايات بمعنى كل ولاية لها دستورها وحاكمها وبرلمانها وقضاؤها... لكن من جهة الجيش والعلم والتمثيلية الخارجية والعملة متحدة.

AYMANE ESSABAHI

لكن هناك دستور فيديرالي يجب على دساتير الولايات عدم مخالفته، ورئيس الدولة الفدرالية، الأمن الفدرالي، برلمان فيديرالي، محكمة عليا فيدرالية.

السلطة:

تشمل السلطة في النموذج الأمريكي: الرئيس - الكونغريس- المحكمة العليا.

والرئيس يمثل السلطة التنفيذية، أما الكونغريس: يتشكل من غرفتين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، بينما المحكمة العليا: مؤسسة جد مهمة لها اختصاصات متعددة.

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة الثامنة:

أهم ما يميز النظام الرئاسي عن النماذج الأخرى:

تتميز أمريكا أنها عرفت أول دستور مكتوب قاوم كل عوامل الزمن و مازال مستمرا لليوم، والنظام في أمريكا قائم على الفصل الجامد بين السلط سواء في علاقاتها ببعضها أو هي في حد ذاتها، وكل هذا تجنبا للاستبداد الناتج عن الحكم المطلق، كما أن النظام فيها قائم على مبدأ العلمانية القائمة على فصل الدين عن الدولة، لكن رغم ذلك فالدين لديه حضور على أرض الواقع، ونظرا لطبيعة أمريكا التي تتكون من ولايات أتحدت فيما بينها جعلها هذا الأمر تعتمد على دستور فيديرالي ينظم علاقة الاتحاد بباقي الولايات، والركن الأساسي في النظام الأمريكي هو الفصل الجامد بين السلط بل حتى داخل السلطة نفسها، فالسلطة التنفيذية فيها سلطة اتحادية وسلطة محلية، والتشريعية هناك كونغريس مكون من مجلسين، وفيه الخاص بالاتحاد والخاص بالولايات، أما السلطة القضائية فهناك محكمة عليا فيدرالية ومحاكم على المستوى المحلي. إذن يتضح لنا من خلال كل هذا أن مبدأ الفصل بين السلط أعمق مما هو في الأنظمة الأخرى، كذلك هناك فصل في مدة الانتخابات التشريعية والرئاسية حتى يكون هناك تباعد بين السلطتين، وفصل السلط له مظاهر متعددة.

1- السلطة التنفيذية:

تتكون من رئيس يعتبر رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية ولا وجود لوزراء بل هناك مساعدين له وطريقة الانتخاب تكون بطريقة شبه مباشرة حيث تنتخب لجنة هي التي تصوت على الرئيس بناءا على التزامات أعضاء هذه اللجنة وكل هذا من أجل أن لا يستبد الشعب بالسلطة، ويتم تشكيل هذه اللجنة بناءا على عدد المقاعد حسب الولايات التي فيها أكبر عدد من المقاعد لذلك يكون التنافس حولها وليس حول الولايات التي فيها مقاعد قليلة، ومنطق الانتخابات أن من يفوز بأكبر عدد من المقاعد يأخذ كل المقاعد على صعيد الولاية، لذلك ليس المهم أن تفوز بعدد الأصوات بل أن تفوز بأكبر عدد من المقاعد.

وقبل الانتخابات الرئاسية هناك انتخابات تمهيدية على مستوى الحزب حيث يختار مرشح واحد من الحزب ليمثله على صعيد الانتخابات الفيدرالية والانتخابات في أمريكا تتطلب نفقات

AYMANE ESSABAHI

كثيرة لذلك يتم اللجوء للجماعات الضاغطة، والتنافس يكون بين مرشح ديموقراطي وآخر جمهوري، ومدة الانتداب هي أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

- اختصاصات الرئيس:

هو رئيس السلطة التنفيذية، له سلطة تعيين مساعدين له بتزكية من مجلس الشيوخ، له سلطة تعيين أعضاء المحكمة العليا وكذلك لا بد من موافقة مجلس الشيوخ، ويعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة ويتفاوض على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بموافقة من مجلس الشيوخ، وله حق إصدار العفو، وله حق الفيتو على التشريعات.

- نائب الرئيس:

ينتخب في نفس وقت انتخابات الرئيس و قيمته تتجلى في أنه رئيس مجلس الشيوخ، ويخلف الرئيس عند تعرضه لمكروه.

2- السلطة التشريعية:

مكونة من غرفتين مؤسسة تمثل الولايات وتسمى مجلس الشيوخ، ومؤسسة تمثل الشعب وتسمى بمجلس النواب، وتشكيلة مجلس الشيوخ تتكون من ممثلين اثنين عن كل ولاية ومدة انتدابها 6 سنوات، وتضم 100 عضو، ويتم تجديد الثلث كل سنتين، أما الغرفة الأخرى فهي مجلس النواب تتكون من 435 عضو يمثلون السكان حسب عددهم في كل ولاية يعني هناك اختلاف بين الولايات التي عدد سكانها كبير والتي عدد سكانها قليل ومدة انتدابها سنتين.

- اختصاصات الكونغريس:

هناك اختصاصات مشتركة وأخرى منفصلة

مجلس الشيوخ: يوافق على تعيينات الرئيس عبر التثبيت ، يوافق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويصبح هيئة المحلفين في حالة توجيه اتهام للرئيس بحيث يدين أو يبرئ المتهم والقاضي يحدد العقوبة.

مجلس النواب: المصادقة على الميزانية والتشريع و كذا توجيه الاتهام بعزل الرئيس.

أما الاختصاصات المتشتركة فهي: المصادقة على التشريع والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

AYMANE ESSABAHI

العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية:

في مجال الرقابة، هناك غياب لوسائل الضغط المتبادل فالسلطات لا تتدخل في عمل بعضها البعض لكن هناك استثناءات، فمثلا السلطة التنفيذية لها حق الفيتو التشريعي أي الاعتراض على نص قانوني وعدم اصدار أمر بتنفيذه، وكذلك اعداد الميزانية تساهم فيه الإدارة ويقرها البرلمان، كذلك الحق في استدعاء أحد مجلسي الكونغرس لعقد دورة استثنائية.

أما دور التشريعية في التنفيذية: فتتمثل في إجراءات العزل إذا ما ارتكب الرئيس جنح خطيرة، كذلك يتدخل مجلس الشيوخ في التعيين، وكذا دخول البرلمان في المصادقة على الميزانية التي أعدتها الحكومة.

ويتضح لنا من خلال هذا أنه ليس هناك وسائل ضغط حقيقية بل فقط آليات يمكن أن تشكل ضغط فقط لا تصل لحد حل احد السلطتين.

3- المحكمة العليا(السلطة القضائية):

تتكون من 9 أعضاء يعينهم الرئيس ويثبتهم مجلس الشيوخ وتكون لمدة الحياة لضمان استقلاليتهم عن الرئيس والبرلمان.

- اختصاصاتها: الرقابة على دستورية القوانين، الدفع بعدم دستورية القوانين.

الخلاصة:

إذن النظام الرئياسي يتميز عن النظام البرلماني خصوصا بفصل جامد للسلط وأحادية السلطة التنفيذية وغياب وسائل الرقابة والضغط بين السلط.

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة التاسعة:

النظام الدستوري المغربي:

طبيعة هذا النظام لا زالت غامضة لحد الآن مما يطرح العديد من التساؤلات.

الفكر الدستوري المغربي قائم على أساس التراكم، ونظام الحكم من أعظم وأقدم الأنظمة التي مازالت لحد الآن . ناهيك على أن النظام السياسي المغربي يسمى بالمخزن العائدة للقرن 16 م حيث كانت مرتبطة بالسعديين والدولة الحديثة، هذا التوصيف ميز المغرب عن غيرها من الدول.

فكرة الدستور ارتبطت بنهاية القرن 18م. إذن ما هي وضعية المغرب في هاته المرحلة ؟ لكي نفهم هذا الوضع نعود إلى التاريخ في نهاية القرن 18 م الذي صادف حكم مولاي سليمان وذلك سنة 1796، و كان شخصا ليس عاديا، هو علامة متمكن من الفقه والشريعة والعلوم الأخرى، فبالتالي هو يعي قوة الأفكار والتحولات الفكرية بما فيها الثورة الفرنسية ... إذن قرر غلق الحدود وقطع العلاقات الخارجية ووقف سريان المعاهدات و الاتفاقيات، حيث أبقى على ثلاث اتفاقيات فقط. ولكن بالمقابل انفتح على المشرق العربي الذي تميز بالفكر الوهابي ولم يستوعب فكرة الدستور بعد. أما الغرب سيفكر في طريقة لفك هذا الانعزال والسطو على المغرب، عبر مجموعة من المخططات أهمها مخطط " علي باي" الذي دخل لطنجة كأمير مسلم به.

بالعودة للكتابات المغربية لم نجد أية إحالة على فكرة الدستور، لكن "علي باي" خلف أشياء تمس بالطابع الدستوري وتأثيره على السلطان وكذلك بعض مسرحياته ومشاريعه المهمة التي ستبقى راسخة في التاريخ، ناهيك عن محاولته إقناع الأمير للخضوع للإسبان ...

دستور "علي باي" يبدأ بالبسملة، وهو أول دستور يرسخ فكرة الدستور، لكن هذا الدستور تم تجاهله لأنه لم يتم الإعلان عنه إلا سنة 2004، أما الحديث عن فكرة الدستور كان سنة 1908. خلال هذه المدة الفكر سيهتم بمسألة المحافظة على استقلال المغرب، غير أن نقطة التحول ستكون "معركة إيسلي"، بعدها معركة "تطوان" سنة 1960، المغرب لم يكن يتوفر على الجيش النظامي بل جيش تهمه مصالحه لذلك تم إقرار تأسيس جيش نظامي... بعد ذلك المغرب لم يستطع تحمل استقطاب الكفاءات العلمية التي تمرست في أوربا عبر إطار البعثات،

AYMANE ESSABAHI

وكذا تخلف البنية التحتية. إذن فالفكر السياسي سينتقل من المحافظة على الاستقلال إلى المطالبة بالإصلاح، لأن المغرب أصبح تحت الأطماع الأجنبية، وهذا الفكر الإصلاحي ارتبط بالمشرق العربي وليس الغرب، لذلك أهم مشروع دستوري تم الاهتمام به هو مشروع " دستور علي زنيبر ".

سيكون هنالك خلاف على من سيضع الدستور وهذا أول مشكل سيعترض المغرب، النقاش بقي هكذا إلى أن صدر العهد الأعظم من المغفور له محمد الخامس وإنشاء المجالس المحلية والمجلس الوطني الاستشاري... إلى أن تم تأسيس دستور 1962 الذي يتسم بصفات الجمهورية الخامسة لفرنسا عبر تشكيل لجنة استشارية، هاته اللجنة رفضتها الأغلبية والحركة الوطنية، لكن رغم ذلك أجري أول استحقاق تشريعي وعقد البرلمان اجتماعه لأول مرة سنة 1963 وتم الانتقال من الملكية إلى الملكية الدستورية، هذه التجربة البرلمانية لم تكن موفقة، وسيدخل المغرب حالة استثناء سنة 1965 والتي ستبقى لغاية سنة 1977م.

AYMANE ESSABAHI

المحاضرة العاشرة:

انتخابات 1963 أفرزت توازنا كبيرا على مستوى البرلمان، وبعد دستور1970 وقعت واقعتين انقلابيتين، ثم صياغة دستور ثالث سنة 1972 بعد فشل الانقلاب، لكن لم يتم تنزيله. وفي سنة 1975 سيتم التحول إلى الاختيار الديمقراطي عوض النظام الثوري .
1977 بداية التنزيل الفعلي لدستور 1972 ، هاته الفقرة كانت موجهة للحركة اليسارية وكذا مرحلة الرصاص والاختطافات...

في 1977 تم دخول الحزبين الاشتراكي واليساري .

حالة الاستثناء قانونيا انتهت سنة 1970 لكن واقعيا انتهت إلا سنة 1977، فانتخاب برلمان جديد وقوة القوى الشعبية وأحزاب الكتلة وكذا قضية الصحراء والاتحاد الاشتراكي الذي رفض قيام الاستفتاء في الصحراء ... كل هذا يؤكد على تلك الأجواء المشحونة، وتوترات جديدة ... غير أن الوضعية ستبقى على حالها إلى غاية 1989، وهي فترة جديدة لحقوق الإنسان وسقوط جدار برلين، والإفراج عن المعتقلين السياسيين وكذا إغلاق المعتقلات السرية وعودة المنفيين من الخارج...

في هذا السياق ستتقدم أحزاب المعارضة بمذكرة مراجعة الدستور التي تجاوب معها الحسن الثاني، لكن ليس بشكل كامل وذلك بدستور 1992، ومع استمرار موقف أحزاب المعارضة وتأسيس الدستور، تشكل وضعية مختلفة نوعا ما.

في 1993 انتخابات قيل عنها غير حرة وغير نزيهة، لكن رغم ذلك سيفرض الحسن الثاني على المعارضة أن تدخل إلى السلطة وما يسمى بالتناوب، لكن مع شرط " وزارة السيادة " التي تتمثل في وزارة العدل والمالية والدفاع الوطني.

هاته الأحزاب سترفض هذا المقترح مع استمرار جو الانفراج. 1996 دستور جديد، جديده هو أن أحزاب المعارضة ستقبل بطريقة وضع الدستور وستتخلى عن مطلب الجمعية التأسيسية، ماعدا حزبين: الاتحاد الوطني والقوات الشعبية وكذا حزب الطليعة، أما الآخرين وافقوا على هذا الدستور. وانتخاباته لم تفز بها المعارضة لكن الحسن الثاني اقترح على المعارضة تشكيل الحكومة، غير أن الخلاف الذي سيقع بينهم يتمثل في تعيين وزير الداخلية

AYMANE ESSABAHI

" إدريس البصر". هذا الوضع لم يمنع بالانفراج السياسي تشكيل حكومة التناوب سنة 1998 وهي نقلة نوعية، اعتبر انتقال الملك وهي تهييئ مسبق بعد التناوب سنة 1998، وهي نقلة نوعية ، اعتبر انتقال الملك وهي تهييئ مسبق بعد وفاة الحسن الثاني وتولي الملك لمحمد السادس، وهو عقد جديد بدأ بخطاب أساسي وإعلان جديد للسلطة، ناهيك عن الإصلاحات المتعددة كالمسألة الحقوقية وطي مسألة الماضي عبر العدالة الانتقالية من قبل تشكيل هيئات الإصلاح والمناصفة. والأساس هو ضمان عدم تكرار سنوات الرصاص ومبادرات متعددة في الحكم السياسي كالجهوية المتقدمة .

لكن المطلب الدستوري ظل مطروحا وذلك بدستور جديد يواكب كل التحولات، ولقد تمت مراجعة الدستور سنة 2011 وهي استجابة ذكية من الملك عبر تشكيل لجنتين: تقنية وسياسة وأول مرة سيتم تأسيس الدستور من أطر مغربية واستمرت المطالب بالجمعية التأسيسية لكن غالبية الأحزاب وافقت على هيئة استشارية تقنية وهيئة استشارية سياسية، و انتخابات تشريعية سنة 2012 و 2016 التي أفضت إلى تبوب حزب العدالة والتنمية بالمرجعية الدينية في 2012 و 2016 لمجلس النواب.

دستور 2011 : ينص في فصله الأول على أن: نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية .

وكذا ينص في فصوله على فصل السلط وتوازنها وتعاونها والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة.

- لقد تم إعادة النظر في الفصل 19 من الدساتير السابقة ، الذي كان يعبر عن دستور داخل دستور، هذا الفصل مهم جدا من قبيل ممارسة سلطة التحكيم بين المؤسسات والذي كان يمارسه الحسن الثاني بموجبه، وكذا ممارسة حق العقاب في المؤسسات السياسية عبر الفصل 19، هاته النماذج تؤكد قوة الفصل 19 في الدساتير الفارطة، لذلك تم التأكيد على مراجعته في دستور 2011 وذلك عبر فك الارتباط بين إمارة المؤمنين (الفصل 41) ورئاسة الدولة (الفصل 42).

AYMANE ESSABAHI

أولا : موقع المؤسسة الملكية :

هنالك مستجدات متعددة وقعت عليها. على مستوى اختصاصات الملك نجد:

أ-الوظيفة الرئاسية:

الملك ضامن الدولة واستمرارها (ف 42)، الملك أمير المؤمنين وحامي حمى الملة، والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية (ف41)، رئاسة القوات المسلحة الملكية (ف53)، الملك هو الحاكم الأسمى للمؤسسات (ف42)، يسهر الملك على احترام الدستور(ف42)، ويسهر كذلك على صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق الحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة (ف42)، ناهيك عن الإعلان على حالة الاستثناء (ف59)...

ب- في المجال التنفيذي:

يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها (ف47)، الملك يعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها (ف47)، له الحق بأن يعفي أعضاء الحكومة بعد استشارة رئيس الحكومة (ف47) وكذا إعفاء رئيس الحكومة وذلك اعتمادا على ف42، ويصدر الأمر بتنفيذ القوانين (ف50)، وكذلك تعيينه المناصب السامية، ناهيك على أنه يترأس المجلس الوزاري (ف48)ويمكنه تفويض رئاسة هذا المجلس لرئيس الحكومة وفق شروط معينة (ف48) ...

ج-المجال التشريعي:

له الحق في رؤية مشاريع القوانين لأنه يترأس المجلس الوزاري. وله الحق كذلك في طلب القراءة الثانية في كل مشروع أو مقترح قانون (ف95)، يمكن للملك اللجوء إلى استفتاء تشريعي، يترأس افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان بحيث يوجه خطاب بمثابة برنامج عمل البرلماني (ف68)، له الحق في حل البرلمان إما بغرفتيه أو بإحدى غرفه (ف51).

AYMANE ESSABAHI

د-في المجال القضائي:

يترأس المجلس الأعلى للسلطة القضائية (ف56)، يوافق بظهير على تعيين القضاة من قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية (ف57)، وهو ضامن استقلال السلطة القضائية (ف107)، وله الحق بإصدار العفو (ف58).

ثانيا : موقع الحكومة : السلطة التنفيذية

أول تغيير مس اسم الوزير الأول الذي أصبح رئيس الحكومة. اختصاصاتها تتجلى في:

أ- في المجال التنفيذي :

تمارس السلطة التنفيذية (ف89)، يمارس رئيس الحكومة السطة التنظيمة (ف91)، يعين رئيس الحكومة في المناصب المدينة (ف91)، رئيس الحكومة هو رئيس للمجلس الحكومي (ف92).

ب-في المجال التشريعي:

مشاريع القوانين هي من مبادرة رئيس الحكومة، يمكن للحكومة دعوة البرلمان لعقد دورة استثنائية، يمكن لها أن تشرع في مكان البرلمان عبر حالتين: بين الدولتين، أو بطلب إذن من البرلمان لسن قانون معين. ولا يمكنه حل مجلس المستشارين.

ثالثا : السلطة التشريعية (البرلمان):

1-مجلس النواب :

ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر (ف62)، أعضاؤه 395 عضو، مدة الانتداب 5 سنوات (ف62)، يمكن له أن يقيل الحكومة، ملتمس الرقابة من اختصاص مجلس النواب، مجلس مجلس النواب هو الذي ينصب الحكومة.

AYMANE ESSABAHI

2-مجلس المستشارين :

ينتخب بالاقتراع العام الغير المباشر (ف63)، أعضاؤه 90 على الأقل و 120 على الأكثر (ف63)، مدة الانتداب 6 سنوات (ف63)، لا يمكنه إسقاط الحكومة، لكن يمكن أن يتقدم بملتمس رقابة.

- بالنسبة للاختصاصات المشتركة بين المجلسين تتجلى في سن القوانين والرقابة والتشريع والتنفيذ وكذا لجان تقصي الحقائق ...

وعلى مستوى سن القانون تم توسيع مجال القانون أصبح 60 قانون عوض 30 وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية يمكن للبرلمان التقييم.

《《 العلاقة بين السلط . - هناك تعاون بينهم - هناك آليات للضغط المتبادلة بين السلط - مجلس النواب يضغط على الحكومة بسحب الثقة.

《《 الحكومة مسؤولة أمام البرلمان وبالضبط أمام مجلس النواب، كما أنها مسؤولة أمام الملك أي مسؤولية وزارية. والملك يتخذ القرارات لكن غير مسؤول أمام البرلمان، إذن قرارات الملك توقع بالعطف من طرف رئيس الحكومة، لكن هنالك قرارات لا توقع لأنها تهم الفقرة الأولى من ف47 المرتبطة برئيس الحكومة شخصيا. -هنالك مجلس حكومي ومجلس وزاري.

《《 الملكية في المغرب ملكية تنفيذية لأنها تمارس الاختصاص وهي ملكية تسود وتحكم، لها اختصاصات فعلية.

AYMANE ESSABAHI

هذا التلخيص حسب ما ألقاه الدكتور محمد العمراني بوخبزة في مادة الأنظمة الدستورية المقارنة - السداسي الثالث - المجموعات: A و B و C – محاضرات للاستئناس